أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية البشرية في الدول النامية
- دراسة قياسية لمجموعة من الدول الناشئة للفترة (1995-2014) -

The Impact of Participation in Global Value Chains on Human Development in Developing Countries - Econometric Study of a Group of Emerging Economies for the Period (1995-2014) -

عقبة عبداللاوي (*) & سميحة جديدي (**) & سعاد جرمون (***)
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي – الجزائر

Okba ABDELLAOUI (*) & Samiha DJEDIDI (**) & Souad DJERMOUN (***)
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Echahid Hamma LAKDHAR University, El Oued; Algeria

قدم للنشر في: 2017.10.16 & قبل للنشر في: 2017.12.24

Received: 16.10.2017 & *Accepted:* 24.12.2017

ملخص : هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية البشرية لأربعة عشر دولة من الاقتصادات الناشئة، بالاعتماد على مجموعة من مؤشرات سلاسل القيمة المتمثلة في: مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، مؤشر درجة حرية التجارة، مؤشر تركّز الصادرات ومؤشر تنافسية الأداء الصناعي. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود أثر معنوي للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية البشرية.

الكلمات المفتاح : سلاسل القيمة العالمية، المنحنى المبتسم، تنمية بشرية، انفتاح تجاري، طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG).

تصنيف JEL: O4، F14، F23، L16، L23.

Abstract : This study aimed to measure the impact of global value chains participation on human development for fourteen countries from the emerging economies, where the study has adopted a set of value chains indicators: degree of trade freedom, global value chains participation, concentration of exports and competitive industrial performance. The results of the study revealed a significant relationship between the human development and global value chains participation.

Keywords : Global Value Chains, Smily Curve, Human Development, Pooled Mean Group.

Jel Classification Codes : O4, F14, F23, L16, L23.

I. تمهيد:

تغيرت خارطة الجغرافيا الاقتصادية منذ الثورة الصناعية التي كانت بدايتها بإنجلترا أواخر القرن الثامن عشر مدفوعة بأهم اختراع حينها وهو "المحرك البخاري". فبعدما تقاسم الإنتاج والاستهلاك نفس المنطقة الجغرافية لقرون عدة، سمحت القطارات والسفن البخارية بفصلهما مكانيا، وأضحى من الممكن تصدير السلع والمنتجات لأماكن أبعد بعدما كانت التجارة الدولية تقتصر على السلع باهظة الثمن، فارتفعت بذلك الإنتاجية وطبعت وفرات الحجم هذه المرحلة، التي أُصطُلح عليها بـ "مرحلة التفكيك الأول ."

قرابة القرنين بعد ذلك، تحديدا منتصف ثمانينات القرن العشرين، كانت بدايات الانفجار المعرفي الكبير الذي اصطلح عليه بـ "ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" والتي مثلت منعرجا هاما ساهم بجزء كبير من التحولات التي مست التجارة الدولية، فنتيجة التطور في وسائل النقل والاتصال وانخفاض تكاليفهما تم الفصل الجغرافي بين مختلف مراحل الإنتاج وهو ما سمي بمرحلة "التفكيك الثاني"، وأصبحت الدول تمثل حلقات في سلسلة إنتاج دولية تقوم على المبادلات في السلع الوسيطة، وظهرت بذلك نظم إنتاجية عابرة للحدود عرفت باسم "شبكات الإنتاج الدولية" أو "سلاسل القيمة العالمية" ، قامت عبرها الشركات متعددة الجنسيات بتوطين حلقات الإنتاج عبر بلدان عدة بغية الاستفادة من المزايا النسبية للدول فنقلت الأنشطة الإنتاجية ذات العمالة غير الماهرة نحو البلدان النامية، مما سمح لهذه الأخيرة بدخول سلاسل القيمة العالمية وقد تمكّنت بعض هذه الدول من تحسين موقعها في سلسلة القيمة عبر الانتقال نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى، بهدف تحقيق مستويات نمو اقتصادي مرتفعة وتحسين مستويات التنمية بمختلف مؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية والإنتاجية والمركبة.

وتعد سلاسل القيمة العالمية صيغة حديثة للتجارة الدولية بحيث تمثل البلدان أو الاقتصادات حلقات في سلسلة إنتاج دولية تقوم على التبادل في السلع والمنتجات الوسيطة وتعود القيمة المضافة على طول السلسلة لمختلف عوامل الإنتاج، وتختلف القيمة المضافة وفقا لمكان تموقع الدولة في سلسلة القيمة، مما يؤدي لاختلاف في مكاسب الدول من وراء مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية.

- **إشكالية الدراسة:** من خلال هذه الدراسة سنحاول قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية البشرية لمجموعة من الدول الناشئة، وعلى ذلك فإن الدراسة ستحاول الإجابة عن السؤال الآتي:

إلى أي مدى تُساهم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في رفع مستويات التنمية البشرية في الدول النامية؟

eMail : (*) : Abdellaoui-okba@univ-eloued.dz & (**) Djedidi-samiha@univ-eloued.dz & (***) Djermoun-souad@univ-eloued.dz

- **فرضية الدراسة:** للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على الفرضية الآتية:

" ترتبط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بعلاقة معنوية ذات اتجاه طردي مع مستوى التنمية البشرية "

- **حدود الدراسة:** تشمل الدراسة الفترة الممتدة من العام 1995 إلى 2014. وقد تم اختيار سنة البداية من سنة 1995 كون مشروع قياس التجارة بالقيمة المضافة الذي أطلقته كلا من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنظمة العالمية للتجارة بتأسيس قاعدة بيانات المبادلات الدولية في إطار سلاسل القيمة انطلاقا من سنة 1995. أما مكانيا فقد تناولنا أربعة عشر دولة من الاقتصادات الناشئة وهي: الصين، البرازيل، الأرجنتين، كوريا، سنغافورة، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، روسيا، جنوب إفريقيا، سلوفينيا، هنغاريا، بلغاريا والمكسيك.

- **أهمية الدراسة:** تنبع أهمية هذه الدراسة من ضرورة تفعيل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كاستراتيجية تنموية هامة تسمح بالاندماج في الاقتصاد العالمي عبر القيام بمهام محددة دون الاضطرار لبناء قاعدة صناعية متكاملة.

- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة الى التعرف على المفاهيم النظرية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية، وقياس أثر مشاركة مجموعة من دول الاقتصاديات الناشئة في سلاسل القيمة العالمية على مستويات التنمية البشرية فيها.

- **منهجية الدراسة:** لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال استعراض «الإطار النظري» المتعلق بالمفاهيم النظرية المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية. الى جانب المنهج التحليلي وذلك من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية بهدف تحديد وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، باستخدام أدوات التحليل الإحصائي والقياس الاقتصادي.

- **الدراسات السابقة:** تطرقت العديد من الدراسات لموضوع سلاسل القيمة وتحليل أثرها سواء من منظور جزئي أو كلي، وفيما يلي بعضها:

➢ **دراسة (Gary Gereffi and Joonkoo Lee, 2014) بعنوان: الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي في سلاسل القيمة العالمية والتجمعات الصناعية**

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية ومحاولة فهم دور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية للشركات في التطوير الاجتماعي للتجمعات الصناعية، وخلصت الدراسة الى أن الارتقاء الاقتصادي باتجاه أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى لم يعد كافيا لاستدامة المسؤولية الاجتماعية للشركات واقترحت الدراسة وضع اطار متكامل يضم الحوكمة الخاصة(القواعد التي تحكم سلوك الشركات) والحوكمة الاجتماعية (ضغط المجتمع المدني من منظمات العمل والمنظمات غير الحكومية) والحوكمة العامة (سياسات الحكومة لدعم المكاسب التي تحققها مجموعات العمل والبيئة) والتي تشكل مجتمعة "الحوكمة التآزرية" كوسيلة توفر اشكال ترقية اجتماعية واقتصادية أكثر استدامة.[1]

➢ **دراسة (Hiroyuki Taguchi, 2014) الموسومة بـ: الآثار الديناميكية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية في الاقتصادات النامية الآسيوية**

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في الآثار الاقتصادية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال تحليل التجارة ذات القيمة المضافة معتمدا في ذلك على بيانات الأونكتاد (UNCTAD 2013) مستخدما منحنى من الدرجة الثانية في العلاقة بين القيمة المحلية المضافة إلى حصة الصادرات وتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أكّدت الدراسة على أن مشاركة الاقتصاد في سلاسل القيمة العالمية يسمح للقيمة المحلية المضافة للصادرات بالمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أن مسارات تنمية مساهمة القيمة المضافة المحلية في صادرات الاقتصادات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية اتبعت مسار "smily curve"، وقد خلصت الدراسة كذلك إلى أن الآثار الديناميكية لسلاسل القيمة العالمية تُظهر أن المرحلة الأولى من المشاركة في سلاسل القيمة خفضت مساهمة القيمة المضافة المحلية للصادرات ولكن سرعان ما تم استرجاعها في مرحلة لاحقة من المشاركة في السلاسل مع الارتقاء بالقدرات الإنتاجية المحلية، لكن هذا الارتقاء أخذ وقتا أطول في القطاعات ذات القيمة العالية مثل الآلات والمعدات الكهربائية والنقل.[2]

➢ **دراسة (John Ravenhill, 2014) الموسومة بـ: سلاسل القيمة العالمية والتنمية، وتُعتبر دراسة نقدية تحليلية للتقارير التي تناولت موضوع التحرير التجاري والتنمية وسلاسل القيمة العالمية خصوصا تقارير الأونكتاد والمنظمة العالمية للتجارة**

وقد أشارت الدراسة إلى أن المشاركة في سلاسل القيمة كانت ذو فائدة للعديد من الاقتصادات التي تقع في أدنى درجات سلم التنمية، لكن الاقتصادات التي تقترب من مستويات الدخل المتوسط بحاجة متزايدة لرفع مستوى أنشطتها والارتقاء في سلسلة القيمة، علاوة على ذلك الاقتصادات الناشئة التي ترغب باللحاق بالركب والانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى (البحث والتطوير والابتكار العلامات التجارية مثلا) تسعى لتحقيق هدف التطورات والتبدلات فيه سريعة خاصة أن الدول المتقدمة تستثمر مبالغ ضخمة في هذا المجال، وأشارت الدراسة أيضا أنه إذا كانت تكلفة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية هو توقيع اتفاقيات التجارة الإقليمية مع البلدان الصناعية، فقد يكون هذا ثمنا غاليا نظرا لعدم تكافؤ أطراف الاتفاق مما يضطر الاقتصادات النامية إلى تقديم تنازلات أكبر من شركائها والحصول على مجال ضيق للتفاوض. كما أن أحكام هذه الاتفاقيات قد تقيد جهود تنمية الاقتصاد خاصة القواعد المتعلقة بتمرير حقوق الملكية الفكرية وقواعد المنشأ في الترتيبات التجارية الإقليمية والتي تقدم امتيازات لواردات البلدان الشريكة، هذه القواعد قد تمنع المنتجين المحليين من الحصول على مدخلات أقل تكلفة وتعيق قدرتها التنافسية في أسواق بلد ثالث.[3]

➢ **دراسة (Ben Shepherd, 2013):**

وتركز موضوع الدراسة حول سلاسل القيمة العالمية والعمل في الدول النامية، وقد ركزت الدراسة على آثار العمليات الثلاثة التي تقع في صلب سلاسل القيمة العالمية (الاستيراد، التصدير، الاستثمار الأجنبي المباشر) ودراسة أثر كل منها على العمالة والأجور في مجموعة من البلدان النامية بما فيها بعض الدول من مجموعة العشرين، إلى جانب استعراض دراسة حالة الإلكترونيات في آسيا والخدمات في تشيلي والتي تثبت مدى تعقّد القضايا المطروحة ودور السياسات المكملة في مجال تنمية رأس المال البشري. وقد خلصت الدراسة إلى أن المشاركة في سلاسل القيمة أدت إلى تحسن سوق العمل في الدول النامية بسبب أثر التوفيق بين الحجم والإنتاجية. كما أن زيادة المشاركة في سلاسل القيمة ترتبط عادة مع رفع المستوى التكنولوجي وبالتالي زيادة الطلب على العمالة الماهرة والأجور، لكن ذلك قد يؤدي إلى اتساع الفجوة بين أجور العمالة الماهرة وغير الماهرة. وتُؤكد هذه الدراسة على ضرورة الانفتاح ضروري للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، إلا أنه لا يكفي لضمان الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي على مر الزمن، ما يستدعي ضرورة تطوير رأس المال البشري لضمان الانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى في سلاسل القيمة العالمية. وبالتالي السياسات في مجالات مثل التعليم والتدريب وتنمية القوى العاملة، والبحث والتطوير مكملة للانفتاح التجاري.[4]

أولا: مفهوم سلاسل القيمة العالمية.

تعود جذور سلاسل القيمة العالمية « global value chains» إلى مفهوم سلسلة القيمة « value chain » لبورتر (Porter, 1985) والذي أدخل فكرة تحليل «سلسلة القيمة» كطريقة لتوضيح أثر العمليات والأنشطة الداخلية المسؤولة عن أداء كل من التصميم التصنيع والتسويق في تحقيق القيمة للعملاء، ويعتبر «بورتر» أول من وضع أسس تحليل «سلسلة القيمة»، حيث قام بتقسيم الأنشطة التي تخلق القيمة إلى أنشطة «أساسية» وأخرى «داعمة»، تشمل الأولى الامدادات، الإنتاج، التسويق والخدمات المرافقة، وتضم الثانية التموين، البحث والتطوير، إدارة الموارد البشرية والبنية التحتية للمؤسسة[5]. (الشكل رقم 1)

وتم توسيع مفهوم سلسلة القيمة من طرف جيريفي (Gereffi, 1994) والذي صاغ مصطلح "سلاسل السلع العالمية" ووسع مفهوم سلسلة القيمة ليأخذ بعدا عالميا، والذي طوره فيما بعد لسلاسل القيمة العالمية).

وتساعد سلسلة القيمة على تسليط الضوء على الأنشطة الرئيسية التي تخلق القيمة، أي تلك التي يكون لها تأثير حقيقي من حيث التكلفة أو التميز عن المنافسين، والأنشطة التي لا تضيف أي قيمة بل تساهم في زيادة التكاليف، وينبغي أن يسمح تحليل سلسلة القيمة للمؤسسة بمعرفة نقاط قوتها وضعفها وتحديد الاستراتيجيات التي يجب أن تتبعها لتحقيق النجاعة والفعالية وزيادة القدرة التنافسية، كتحويل بعض أنشطتها للخارج أو الاستعانة بمصادر خارجية...الخ[6].

ويعتقد «بورتر» بأن المؤسسات تنفق الكثير من الوقت والمال على الأنشطة الداعمة والتي لا تمثل لها أي ميزة نسبية ولهذا دعا بأن تقوم المؤسسات بالتركيز على عمليات التصنيع والاستعانة بمصادر خارجية لمرحلتي ما قبل التصنيع (البحث والتطوير، الموارد...) وما بعد التصنيع (التسويق، خدمات ما بعد البيع...)[7].

ويوضح (الشكل رقم 2) استراتيجيات التوزيع الهيكلي والجغرافي للأنشطة، فقد تقوم الشركة بهدف تقليل التكاليف بالاستعانة بمصادر خارجية لتزويدها بالمدخلات اللازمة لعملية الإنتاج سواء كانوا موردين من داخل أقاليم البلد أو موردين أجانب، أو نقل أنشطة التركيب وتجميع المنتجات النهائية للخارج. كما يمكن للشركات تحقيق التكامل الرأسي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر سواء مع أنشطة «المنبع» أو أنشطة «المصب»، فالأول يتم عن طريق التكامل الخلفي (Backward integration) ويحدث عندما تقوم شركة بإنتاج ما تحتاجه من مواد أولية لازمة لعملية الإنتاج كقيام شركة لتصنيع المواد الغذائية بامتلاك عدد من المزارع لزارعة ما تحتاجه من مدخلات. والثاني عن طريق التكامل الأمامي (Foreward integration) وذلك عندما تتجه الشركة نحو مراحل الإنتاج النهائية كقيام شركة استخراج البترول بامتلاك مصانع لتكرير البترول لاستخلاص مكوناته من بنزين وكيروزين...الخ[8].

إن تجزئة سلاسل القيمة ساهمت فيه عدة عوامل أحدها رغبة المؤسسة في تحقيق مكاسب في الكفاءة، فزيادة المنافسة في الأسواق المحلية والدولية حتم على المؤسسات زيادة الكفاءة وتخفيض التكاليف، والطريق لتحقيق ذلك هو التموين بالمنتجات الوسيطة عبر منتجين أكثر كفاءة. ومن الأسباب الأخرى الوصول للأسواق الناشئة وامتلاك أصول استراتيجية تسمح للمؤسسة باستغلال المعارف الخارجية[9]. وتقوم الشركات متعددة الجنسيات بتجزئة عمليات الإنتاج إذا رأت أن عملية نقل هذه العمليات تحقق أرباحا أكبر، وقد ساعد التطور في وسائل النقل والاتصال وانخفاض تكاليفهما على تجزئة سلسلة عمليات الإنتاج وتوزعها دوليا، فأصبح من الممكن صنع أي جزء من الأجزاء المكونة للسلعة في أي مكان بالعالم حيث تكون التكاليف منخفضة والأرباح مُعظمة، مع إمكانية شحن وبيع المنتجات بالسرعة المطلوبة إلى الأماكن الملائمة وفي الوقت المحدد[10]. وهو ما أدى الى ظهور نظم إنتاجية عابرة للحدود أطلق عليها "سلاسل القيمة العالمية."

وتعرّف «سلاسل القيمة العالمية» بأنها "جميع الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها شركات في مواقع جغرافية مختلفة في جميع أنحاء العالم، لتقديم منتج أو خدمة بدء من مرحلة التصميم مرورا بمرحلة الإنتاج وصولا إلى تسليم المنتج إلى المستهلك النهائي، وتشمل أنشطة البحث والتطوير، التصميم، الإنتاج، التسويق وأحيانا إدارة وإعادة تدوير النفايات.[11]".

ثانيا: التباين في القيمة المضافة على طول سلسلة القيمة ومستويات التنمية البشرية.

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة غير خطية بين مراحل الإنتاج على طول سلسلة القيمة العالمية ونسبة مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة، حيث يُشير «المنحنى المبتسم» (Smily Curve)[12]، إلى أن هذه العلاقة تأخذ شكل U، حيث أن أنشطة المنبع (upstream) (البحث والتطوير، التصميم...)، إلى جانب أنشطة المصب (downstream) (العلامة التجارية، التسويق...) تشكل الحصة الأكبر من القيمة المضافة الإجمالية، في حين أن مراحل الإنتاج الوسيطة أي تصنيع المكونات والتجميع النهائي للمنتجات لا تساهم إلا بالقليل من القيمة المضافة[13].

ويوضح «المنحنى المبتسم» كيفية تحقيق القيمة المضافة، ويستخدم في الفصل بين الأنشطة عالية القيمة المضافة والأنشطة منخفضة القيمة المضافة، وتقوم معظم الشركات الدولية باختيار مواقع التصميم والتسويق في اقتصاديات متقدمة والتجميع في الاقتصاديات الناشئة، إلا أنه هناك اتجاه نحو تغيير توزيع المهام دوليا، حيث بدأت الشركات في الاقتصادات الناشئة تلحق بالركب فيما يتعلق بالأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والتي شهدت انتشار مكاتب الاستشارات في مجال الأعمال وانتعاش التجارة الالكترونية خاصة في دول جنوب شرق آسيا، الصين، الهند، البرازيل، ودول من الشرق الأوسط، وبدأت الشركات تنقل أنشطتها ذات القيمة المضافة العالية باتجاهها[14].

ويجدر التأشير أن تحديد المواقع على سلسلة القيمة تختلف أيضا بين البلدان ويعتمد على درجة تقدم الدولة وعلى الخصائص الهيكلية للاقتصاد وتخصصاتهم إضافة إلى السياسات التنموية والاقتصادية المنتهجة. فدول «المنبع» تنتج المواد الخام أو المعرفة (على سبيل المثال الأبحاث والتصميم) التي يتم تنفيذها في المراحل الأولى من عملية الإنتاج، في حين أن دول «المصب» تقوم بتسويق المنتجات أو تتخصص في تقديم الخدمات للزبائن. وعلى ذلك فإن تموقع البلد على سلسلة القيمة يمكن أن يؤثر على حجم المكاسب التي يحصل عليها من مشاركته في سلاسل القيمة العالمية. فبعض الأنشطة مثل البحث والتطوير والتصميم، وأيضا بعض الخدمات، تخلق قيمة مضافة تفوق أنشطة التجميع[15].

يرتكز تحليل العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومستويات التنمية البشرية بافتراض أن مستويات التنمية تتموضع في شكل حرف(V) ، بمعنى أن أثر المشاركة في سلاسل القيمة يكون أعمق على مؤشر التنمية البشرية كلما كانت الدولة أو المشاريع تتمركز في أعلى السلسة، أو بتعبير آخر حين تكون هذه الدول تُمثل حلقات في أطراف السلسلة (وهو المستويات اليمنى واليسرى في المنحنى المبتسم)، وتتجه مستويات التنمية إلى الانخفاض كلما ارتكز التموضع عند الحلقات السفلى من السلسة.

II. الطريقة و الأدوات المستخدمة:

1- المتغيرات المُعتمدة في الدراسة: الدراسات القياسية التي تمكنا من الوصول إليها لم تتطرق لجميع مؤشرات سلاسل القيمة وعلى وجه الخصوص مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة الحديثة والتي تم اعتمادها من طرف منظمة التجارة العالمية (WTO) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) فدراسة Ben Shepherd, 2013 مثلا اعتمدت على ثلاث مؤشرات فقط وهي الاستيراد، التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر وأهملت مؤشرات أكثر أهمية كمؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ومؤشر درجة حرية التجارة، أما دراسة Hiroyuki Taguchi, 2014 فقد اقتصرت على دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات كمؤشرات لسلاسل القيمة العالمية. وقد حاولنا في دراستنا هذه حصر أكبر عدد من المؤشرات التي تخدم الموضوع. فالنسبة للمتغير التابع والمتمثل في التنمية البشرية فقد اعتمدنا مؤشرا مركبا وهو مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index) الصادر عن الأمم المتحدة كونه يشمل جوانب الصحة، التعليم ومستوى المعيشة. أما المتغيرات المستقلة فقد اعتمدنا على مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (Global Value Chains Index)وهو المؤشر الذي اقترحه (koopman et al, 2010) والذي يأخذ بالاعتبار محتوى الصادرات من المنتجات الوسيطة المستوردة (المشاركة مع المنبع) والقيمة المضافة المحلية التي تدخل كسلع وسيطة في صادرات دولة أخرى (المشاركة مع المصب). ومؤشر المشاركة هو مجموع القيمة المضافة الأجنبية التي تدخل في صادرات بلد والقيمة المضافة المحلية التي تصدر بشكل غير مباشر (أي قيمة المدخلات المصنعة محليا والتي تدخل في الصادرات لبلد ثالث)، وذلك كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات، ويعكس هذا المؤشر المشاركة مع كلا من المنبع والمصب[16]. الى جانب مؤشرات أخرى داعمة للمشاركة والارتقاء في شبكات الإنتاج العالمية ومؤثرة على التنمية كذلك، من مثل: مؤشر تركّز الصادرات، مؤشر تنافسية الأداء الصناعي، ودرجة حرية التجارة. و(الجدول رقم 1) يوضح جميع متغيرات الدراسة ومصادر البيانات.

2- عينة الدراسة: شملت الدراسة أربعة عشر دولة من الاقتصادات الناشئة وهي: الصين، البرازيل، جمهورية كوريا، سنغافورة، الهند، ماليزيا، روسيا، المكسيك، الأرجنتين، اندونيسيا، جنوب افريقيا، بلغاريا، سلوفينيا، هنغاريا (المجر). معتمدين في اختيارنا لهذه الدول على مجموعة من الاعتبارات من بينها:

- **مستوى الدخل:** يتباين مستوى دخل دول العينة وفقا لتصنيف البنك الدولي ما بين دول ذات الدخل المرتفع (كوريا، سنغافورة، روسيا، الأرجنتين، هنغاريا وسلوفينيا)، ودول الشريحة الأعلى من الدخل المتوسط (البرازيل، الصين، المكسيك، ماليزيا، بلغاريا وجنوب افريقيا)، وتقع كلا من الهند وإندونيسيا في فئة الشريحة الأدنى من الدخل المتوسط.

- **مستوى التنمية البشرية:** وتنقسم عينة الدراسة حسب تصنيف الأمم المتحدة إلى دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا (سنغافورة، كوريا، سلوفينيا، الأرجنتين وهنغاريا) ودول ذات تنمية بشرية مرتفعة (روسيا، ماليزيا، بلغاريا، المكسيك، الصين، والبرازيل) ودول ذات تنمية بشرية متوسطة (الهند، اندونيسيا وجنوب إفريقيا) .
- **هيكل الصادرات:** حيث تم تقسيم الصادرات إلى ثلاثة قطاعات هي: مواد أولية، منتجات مصنعة وخدمات، وفقا لقاعدة بيانات المنظمة العالمية للتجارة حول إحصاءات سلاسل القيمة العالمية. ووفقا لهذا التقسيم فإنه يوجد تباين في هيكل صادرات الدول محل الدراسة، حيث تتألف النسبة الأكبر لصادرات بعض الدول من صادرات المواد الأولية وهي حالة جنوب إفريقيا وإندونيسيا (61.6 % و40.2 % على التوالي)، إلى جانب بعض الدول الأخرى لكن بنسب أقل تتراوح حول 20% كالبرازيل، المكسيك، وروسيا، والتي تتقارب فيها نسب القطاعات الثلاث. في حين يعتمد اقتصاد بعض الدول على صادرات الخدمات مثل سنغافورة، الهند والأرجنتين. أما بقية الدول فتعتمد على قطاعي الصادرات الصناعية والخدمات، مثل كوريا، الصين، ماليزيا، سلوفينيا، بلغاريا وهنغاريا. مع تقارب في نسب مساهمة كلا القطاعين في هذه الدول.

3- الطرق والاختبارات: لقد تم الاعتماد على مجموعة من الطرق والمقاربات والاختبارات وذلك بمرتجى التحديد الدقيق للعلاقة بين المتغيرات الخارجية والداخلية محل الدراسة، بما يسمح بالوصول إلى نتائج أكثر دقة. ومما أعتمد عليه ما يلي:

- **اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل:** وتتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية (time series unitroot tests)، نظرًا لأنها تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطع يوالزمني معاً، الأمر الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية[17].
- **اختبارات التكامل المشترك لبيانات البانل:** وقد ركّزت الدراسة على اختبار (Pedroni, 2004)[18] والذي يعدّ اختباراً موسعاً لاختبار انجل-جرانجر للتكامل المشترك، والذي يسمح بعدم التجانس (heterogeneity) في الحد الثابت والميل (interceptsand slopes) لمعادلة التكامل المشترك، وبالتالي يمكن اعتباره كأفضل تقنية[19].
- **طريقتي وسط المجموعة (MG) ووسط المجموعة المدمجة (PMG) في تقدير النماذج:** تم استخدام طريقتي وسط المجموعة (MG) ووسط المجموعة المدمجة (PMG) (pooled mean group) والمفاضلة بينهما باستخدام اختبار (hausman). فبعد اكتشاف العلاقات المتكاملة عن طريق كل من اختبارات جذر الوحدة واختبارات التكامل المشترك، نقوم بتوظيف مقاربة قياسية المتمثلة في: وسط المجموعة المدمجة (PMG)[20]. ويشير (Pesaran and Smith: 1995)[21] إلى أن طريقة وسط المجموعة (MG) تعطي تقديرات متسقة لوسط معالم نموذج البانل، كما أنها تسمح لمعالم النموذج، وهي القاطع، ومعلمات المدى القصير والمدى الطويل، وحدود تصحيح الخطأ، وتباينات حد الخطأ، بأن تتفاوت حسب كل دولة. غير أنه يعاب على(MG) أنها لا تأخذ في الحسبان إمكانية أن بعض معلمات النموذج قد تكون متساوية (متجانسة) عبر الدول، لذلك اقترح كل من (Pesaran and et al: 1999)[22]طريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) وهي طريقة تجمع بين طريقة وسط المجموعة (MG) التي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج، وطريقة التقدير المدمج التقليدية (pooled estimation). وتتلخص طريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معلمات المدى القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن، وتباينات حد الخطأ[23]. وبذلك فإن (PMG) من ناحية تحظى بكفاءة التقدير المدمج، ومن ناحية أخرى تتلافى مشكلة عدم الاتساق (inconsistency)، الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة، ففي ظل هذا الفرض تكون مقدرة (PMGE) متسقة وأعلى كفاءة (كفاءة ذات تباين أقل) من مقدرة (MG)، التي لا تفرض قيودا على معلمات المدى الطويل[24]. ففي في ظل فرضية التجانس في المدى الطويل، وعلى الرغم من أن كلا من (MG) و(PMG) هي مقدرات متسقة، فإن (PMG) فقط هو مقدر كفؤ[25].

3-1- اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل لمتغيرات نماذج الدراسة: قبل تقدير نموذج بيانات البانل، لا بد أولاً من فحص جذر الوحدة لبيانات البانل، ومن ثم التحقق من وجود تكامل مشترك بين كل متغير تابع ومحدداته. وهناك عدد من الاختبارات المطوّرة لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات البانل (panel unit root tests)، ومن أكثرها استخداماً هي[26]:

- (Levin, Lin and Chu test: 2002 - LLC).
- (Breitung test: 2000).
- (Im,Pesaran and Shin test: 2003– IPS).
- (Fisher-type tests using ADF and PP tests-Maddal and Wu:1999 and Choi:2001 tests).
- (Hadri test: 2000).

ولمعرفة مدى سكون متغيرات النموذج، فقد تم اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات لكل متغيرات نماذج الدراسة (أنظر الجدول 1)، وتكشف اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل في (الجدول رقم 2) وجود نتيجتين لمتغيرات نماذج الدراسة :

- المتغيرات ft, cip, hdi ظهرت ساكنة عند المستوى، حيث تشير أغلب نتائج الاختبارات إلى رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة، وقبول الفرض البديل القائل باستقرار المتغيرات عند المستوى؛

- المتغيرات hhi, gvcp لم تظهر ساكنة عند المستوى، حيث تُشير أغلب نتائج الاختبارات إلى عدم رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار المتغيرات عند المستوى.

وحيث أن بعض المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، فإن ذلك يستلزم فحص الفرق الأول لهذه المتغيرات لاختبار جذر الوحدة من الدرجة الأولى، والجدول 3 يعرض نتائج اختبارات الفرق الأول التي تُشير إلى أن أغلب إحصائيات الاختبارات للفروق الأولى للمتغيرات معنوية عند1%، أي رفض فرض العدم القائل بوجود جذر وحدة في سلسلة البانل، وقبول الفرض البديل بسكون متغيرات البانل.

3-2- اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل لمتغيرات نماذج الدراسة: للتحقق ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات التابعة للدول ومحدداتها، هناك اختبارات عدة مطوّرة لفحص التكامل المشترك لبيانات البانل، ومنها (Pedroni: 1999, 2004) و(Kao test:1999) و.(Maddala and Wu: 1999)

من خلال (الجدول رقم 4) نلاحظ أن اختباري Panel ADF وGroup ADF عند 5%و1% على التوالي يرفضان فرضية العدم القائلة بعدم التكامل المشترك، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن المتغيرات في معادلة النموذج تتحرك معا على المدى الطويل .وبعبارة أخرى، بعد الأخذ بالاعتبار للتأثيرات الخاصة بكل بلد، هناك علاقة طويلة المدى بين hdi والمتغيرات المستقلة (cip, FT, GVCP, hhi) في البلدان 14. والخطوة الموالية هي تقدير حجم هذه العلاقة باستخدام تقنية وسط المجموعة المدمجة PMG (pooled mean group).

3-3- تقدير النموذج: بمرتجى المفاضلة بين نتائج مقدرات وسط المجموعة المدمج (PMG) لنموذج التنمية البشرية ومقدرات طريقة وسط المجموعة (MG) فإننا نستخدم اختبار HAUSMAN كما هو مُبين في الجدول (7)، وتُشير نتيجة اختبار HAUSMAN إلى قبول الفرضية H_0 والتي تنُص على أن طريقة PMG هي الأفضل لتقدير النموذج.

ويجدر التأشير أن الإشارة السالبة والدلالة الإحصائية لمعامل تصحيح الخطأ تدل على أن آلية تصحيح الخطأ تعمل وتُشير إلى وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج. ووفقا لذلك، في حالة عدم الاستقرار، المتغير التابع يضبط نحو التوازن فيما يقارب 1.2 فترة (سنة) (بمعنى أنه نحو 84% من الانحرافات عن التوازن في المدى الطويل يتم تصحيحها في الفترة الأولى العام الأول).

III. النتائج ومناقشتها :

تؤثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (GVC) طرديا في مستويات التنمية البشرية، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، فمؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يُشير إلى القيمة المضافة التي يخلقها الاقتصاد في هيكل الصادرات مضافا إليها قيمة السلع الوسيطية المستوردة والتي تُمثل القيمة المضافة الأجنبية الداخلة في الصادرات FVAgr (وهو مفهوم سلسلة القيمة) بذلك تجتمع حلقات القيمة الأجنبية وحلقات القيمة المحلية لتُشكل حلقة جديدة من الإنتاج قد تدخل كحلقة إنتاج جديدة (قيمة مضافة أجنبية بالنسبة لبلد ثالث) في مراحل إنتاج في بلد آخر وقد تكون منتج نهائي يستهدف أسواقا مُحددة. وعلى ذلك فكلما ارتفعت القيمة المضافة المتولدة عن التموضع ضمن مراحل سلسلة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية فإن ذلك سيُساهم في الرفع من قيمة الناتج وفقا لما تنص عليه نظرية حسابات الناتج الوطني وفقا للمعادلة الآتية:

$$Y = C + I + G + X - M$$
$$Y = C + I + G + Xi + X_{GVC} - MC - M_{GVC}$$
$$Y = C + I + G + (DVAgr + FVAgr) + Xi - MC - M_{GVC}$$

حيث تُمثل Xi الصادرات المحلية خارج سلاسل القيمة العالمية أما (MC) فتُمثل الواردات من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطية والإنتاجية الداخلة في الإنتاج الموجه للسوق المحلي. في حين تُمثل X_{GVC} الصادرات في سياق المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وهي تتضمن المحتوى المحلي من القيم المضافة DVAgr والمحتوى الأجنبي من القيم المضافة FVAgr، وعلى ذلك كلما زاد مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يُؤدي ذلك إلى زيادة الدخل (الناتج) وهو الأمر الذي يكون له انعكاس إيجابي على مؤشر التنمية البشرية. أما فيما تعلق بالقيمة المضافة الأجنبية FVAgr الداخلة في السلع المصدرة، وعلى الرغم من أن FVAgr يتدفق إلى الداخل في شكل واردات كان من شأن هذا التدفق أن يكون له أثرا سلبيا على الدخل، إلا أن طبيعة هذه التدفقات لهذا المتغير في كنهه سلعا إنتاجية، وعلى ذلك توجه هذه القيم لتدخل ضمن عمليات الإنتاج السلعي للسلع المصدرة وتحفيز وتوسيع عمليات إنتاج وتصدير هذه السلع، بالإضافة إلى ما تتضمنه القيم المضافة الأجنبية من مزايا في نقل التكنولوجيا والذي يُعدّ الأكثر أهمية في حالة الواردات من السلع الوسيطية التي تميل إلى الارتفاع في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أكثر من واردات السلع النهائية الآتية من البلدان الصناعية لأن المحتوى التكنولوجي يكون أكثر أهمية، وهو ما يُفسّر طبيعة العلاقة واتجاهها.

كما أن الآثار الديناميكية في الأجل الطويل التي تُحققها المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تنعكس إيجابا على مؤشر التنمية البشرية HDI بأبعاده الثلاث: «حياة مديدة وصحية» «اكتساب المعرفة» «مستوى معيشة لائق»، وهذه الجوانب الثلاثة ترتبط ارتباطا وثيقا بزيادة الناتج والنمو الاقتصادي وارتفاع الدخل الوطني والدخل المتاح، إذ أن ارتفاع الدخل سيساهم في رفع الإيرادات الجبائية نتيجة لارتباط الضرائب المباشرة بالدخل وهو ما يُساهم في تغطية النفقات الحكومية والتي يُخصص جزء كبير منها لمجال الخدمات الصحية ومجالات التعليم بما يُسهم في تحسين مستوى البعدين

الأوليين («حياة مديدة وصحية» «اكتساب المعرفة») كما أنّ ارتفاع الدخل يُسهم في رفع مستويات الاستهلاك وتحسين مستوى المعيشة، إضافة إلى الآثار الناتجة عن التخصيص الأمثل للموارد التي تُسهم في خفض تكاليف الإنتاج وكمحصلة لذلك خفض تكلفة السلع النهائية سواء استهلاكية ضرورية كانت أم كمالية بما يُحقق إشباع للرغبات والحاجات بصورة أكبر.

ويرتبط مستوى التنمية البشرية بعلاقة طردية مع مؤشر درجة حرية التجارة (FT) وهو ما يتسّق مع أطروحات الفكر الكلاسيكي حول الأثر الذي تولده آلية الأسواق الحرة، وإلى ما نحى إليه «جاديش بجواتي» من خلال قوله «إن أفضل اقتصاد وأفضل مجتمع يجمعان بين حرية الأسواق والديمقراطية»[27]. فمن شأن تحرير الأسواق والانفتاح على التجارة والتمويل الدوليين أن يُفضيا إلى أفضل توزيع مُمكن لعوامل الإنتاج بصورة عامة، وإلى زيادة الإنتاجية والتعجّيل بعملية الارتقاء التكنولوجي في البلدان النامية، بصورة خاصة[28]. إضافةً إلى التخصيص وتقسيم العمل، حيث يُوفر التحرير التجاري للدول عائداً يفوق ما يُمكن أن يتحقق لها قبل التحرير وعلى وجه الخصوص التحرير المتعدد الأطراف، وينبغي أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يُفضي إلى وفرات الحجم والاستفادة من مزايا اقتصاديات السلم، على أساس «التكاليف النسبية» التي تتمتع بها كل دولة من الدول الأعضاء وهو ما يُؤدي إلى خلق التجارة في الدول الملتزمة بالتحرير التجاري - مع إمكانية حدوث حالات من تحويل للتجارة حتى في ظل التحرير التجاري المتعدد الأطراف وإن كان بصورة أقل بكثير مما هو عليه في حالات التكامل الاقتصادي (فيما أشار إليه فينر في نظرية الاتحادات الجمركية)- وبما يضمن تحقيق الرفاهية واستفادة الجميع من مزايا تحرير التجارة. وفي واقع الأمر فإن اتباع نهجاً أكثر انفتاحا قد يؤدي إلى حدوث الأثرين مجتمعين في آن واحد إلا أن الأثر الصافي الإيجابي على الرفاهية الناتجة عن التحرير التجاري سيُؤدي إلى توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية وتحقق البلدان الملتزمة بالنهج الأكثر انفتاحا زيادة صافية في الرفاهية الاقتصادية. وارتباطا بما سبق فإن الآثار الديناميكية في الأجل الطويل التي يُحققها الانفتاح التجاري تنعكس إيجابا على مؤشر التنمية البشرية HDI بأبعاده الثلاث: «حياة مديدة وصحية» «اكتساب المعرفة» «مستوى معيشة لائق»، وهذه الجوانب الثلاثة ترتبط ارتباطا وثيقا بزيادة الناتج والنمو الاقتصادي وارتفاع الدخل الوطني والدخل المتاح الذي يُفترض وفقا لرؤية أنصار حرية التجارة أن التحرير التجاري يساهم في تشكّيله واستدامة نموه.

وتُؤثر حالة تركّز الصادرات(HHI) تأثيرا إيجابيا على مستويات التنمية البشرية. وبما أن مؤشر التنمية البشرية بأبعاده الثلاث يرتبط بمستوى الناتج (الدخل)، وبما أن تحليل الهيكل الاقتصادي لمجموع الدول المكونة لعينة الدراسة يُقسمها إلى مجموعات مختلفة بحيث هناك مجموعة تتشكّل قيم ناتجها من المساهمة المرتفعة للقيمة المضافة للنفط وهو الأمر الذي ينسحب على صادراتها. ومجموعة أخرى يتركّز تكوين هيكل الناتج والصادرات فيها في قطاع الموارد الطبيعية الاستخراجية، في حين تتركز مساهمة قطاع الخدمات أو قطاع الصناعات الإلكترونية أو بعض الصناعات الأخرى. وعلى ذلك فقد ظلت هذه القطاعات وحالة التركّز فيها ولعقود القاطرة التي تُساهم في زيادة الناتج المحلي، خاصة مع فترات الطفرة النفطية وما تزامن معها من ارتفاع في أسعار الموارد الطبيعية وما نتج عنها من ارتفاع في أسعار الصناعات التحويلية. وهي الحالة التي ساهمت في تقوية مستويات الأبعاد المكونة لمؤشر التنمية البشرية.

IV. الخلاصة :

من خلال هذه الدراسة حاولنا قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية البشرية لمجموعة من الدول الناشئة خلال الفترة 1995 – 2014 من أجل الإجابة على السؤال الرئيسي المطروح حول مدى تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية البشرية، وفيما يلي أهم نتائج الدراسة:

- يجدر التأشير إلى أن التغيرات العميقة في أنماط التجارة الدولية واتجاهاتها والمزايا التي تحكم تدفقاتها، والتبدلات التي شهدتها مراحل الإنتاج العالمي وطرائقه أفضيا إلى نمط جديد للتجارة والإنتاج الدوليين، لتُشكّل التجارة والإنتاج ثنائية متلازمة في سياق شبكات الإنتاج العالمية أو ما يُصطلح عليها أيضا سلاسل القيمة العالمية، ليتمّ بذلك الانتقال من " تجارة تساعد على بيع السلع والخدمات إلى تجارة تساعد على «صناعة» السلع والخدمات." – بحسب رأي بلدوين - ومن هذا المنظور فإن القيم المضافة الأجنبية أصبحت محفزا لخلق القيم المضافة المحلية، لتتحول بذلك الواردات التي شكّلت لعقودٍ خلت تسرباً نقديا وعبء على الموازين التجارية إلى تيارٍ لتقوية الصادرات، كما أنّ المرجعية النظرية للتنافسية الدولية التي تتخصص من خلالها الدول في إنتاج سلع نهائية تمتلك فيها مزايا نسبية تمتاز بوفرة عوامل إنتاجها لم يعد يحكم الإنتاج في شكله النهائي، فواقع حال التنافسية الدولية الراهنة في ظل شبكات الإنتاج العالمية وسياسة رأس المال التي تُحدد اتجاهاتها وتمركزها يتجلى بصيغة ميزات نسبية ومطلقة معا، وأنّ عملية الاستحواذ على الميزات النسبية والمطلقة معاً أصبحت اليوم معلماً رئيسياً للنقلة النوعية في وظائف سلاسل القيمة، بانتقال الإنتاج إلى مرحلة أعلى من الكفاءة يتجاوز حدود الكفاءات الوطنية، لتنتظم حلقات الكفاءات القطرية في سلسلة إنتاج دولية تُفضي إلى منتج أكثر كفاءة كمحصلة لشبكات من الإنتاج المعتمدة على حلقات من المزايا المطلقة. ويتجلى ذلك في كفاءة الأداء الاقتصادي في منظوريه الإقليمي و العالمي.
- تُشير أغلب الدراسات إلى وجود علاقة غير خطية بين مراحل الإنتاج على طول سلسلة القيمة العالمية ونسبة مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة حيث أن أنشطة المنبع إلى جانب أنشطة المصب تسهم بالحصة الأكبر من القيمة المضافة الإجمالية في حين أن مراحل الإنتاج الوسيطة لا تساهم إلا بالقليل من القيمة المضافة

- مستويات التنمية البشرية تتموضع في شكل حرف (V)، بمعنى أن أثر المشاركة في سلاسل القيمة يكون أعمق على مؤشر التنمية البشرية كلما كانت الدولة أو المشاريع تتمركز في أعلى السلسة، أي حين تكون هذه الدول تُمثل حلقات في أطراف السلسلة (وهو المستويات اليمنى واليسرى في منحنى ابتسامة)، وتتجه مستويات التنمية إلى الانخفاض كلما ارتكز التموضع عند الحلقات السفلى من السلسة.
- تمّ إثبات وجود علاقة معنوية طردية بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومؤشر التنمية البشرية. فزيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يُؤدي إلى زيادة الدخل ويكون له انعكاس إيجابي على مؤشر التنمية البشرية بأبعاده الثلاث «حياة مديدة وصحية» «اكتساب المعرفة» «مستوى معيشة لائق »

أظهرت نتائج التقدير إلى أنّ المتغير التابع المتمثل في مستوى التنمية البشرية يرتبط بعلاقة طردية مع كل من مؤشر درجة حرية التجارة (FT) ومؤشر تركّز الصادرات (HHI)، بحيث أن مؤشر تركّز الصادرات كان الأعمق تأثيرا مقارنة بمتغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. أما بالنسبة لمؤشر تنافسية الأداء الصناعي (CIPIndex) فليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول رقم (1): متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	التعريف	المصدر
HDI	**مؤشرالتنمية البشرية (*Human Development Index*):** وهو مؤشر اعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990، وهو يقيس ثلاث جوانب باستخدام ثلاث مؤشرات فرعية، و قد تمّ تعديله سنة 2010، حيث تضمن تقرير التنمية البشرية كيفية حساب دليل التنمية البشرية HDI بأبعاده الثلاث: « حياة مديدة وصحية » « اكتساب المعرفة» « مستوى معيشة لائق» . ويتراوح المؤشر بين 0-1، وكلما اقتربت قيمة المؤشر إلى الواحد عبر ذلك على مستوى رفاهية عال.	*http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_2015_statistical_annex.pdf* *http://hdr.undp.org/en/composite/trends*
GVC	**مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (*participation index*):** يمثل نصيب الصادرات التي تشارك عموديا في عملية الإنتاج المجزأة، و طريقة القياس العمودي تكون على حسب التخصص، و يمكن أن تفهم على أنها المحتوى المستورد من الصادرات، المؤشر يقيس قيمة المدخلات المستوردة في الصادرات الإجمالية للدولة، و هي النسبة المئوية من السلع و الخدمات المصدرة التي تستخدم المدخلات المستوردة لإنتاج صادرات الدولة الأخرى .	*http://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=GVC_INDICATORS&Lang*
FT	**مؤشر درجة حرية التجارة (*Trade Freedom Index*):** تم تطوير هذا المؤشر من طرف مؤسسة التراث (معهد البحوث والتعليم تأسس عام 1973 ومهمته صياغة وتعزيز سياسات تقوم على مبادئ الاقتصاد الحر) بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال. القيمة التي تقترب من 100 تعني تبادل تجاري سهل خال من القيود التشريعية والتنظيمية، والدرجة التي تقترب من الصفر تعني انخفاض أو غياب الحرية التجارية.	*http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/stats/0/2012/fr/9/carte/HFI.COMMERCE/x.html*
HHI	**مؤشر نسبة تركز الصادرات:** يسمى أيضا مؤشر «هيرفيندال-هرشمان» (*Herfindahl-Hirschmann Index*) وهو يقيس درجة تركز السلع ويأخذ قيمة تتراوح بين 0 و1. وعندما تقترب قيمة المؤشر من 1 فهذا يعني أن صادرات الدولة تتركز حول بعض المنتجات، وبالعكس عندما تقترب من 0 فهذا يعني توزع متجانس لحصص المنتجاتالمصدرة.	*http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=120*
CIP	**مؤشر تنافسية الاداء الصناعي (CIP Index):**قامت بتطوير هذا المؤشر منظمة اليونيدو (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) وهو يقيس معايير الأداء الصناعي الوطني لـ 118 دولة باستخدام مؤشرات قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج وتصدير سلع مصنعة تنافسية.	*http://www.unido.org/resources/statistics/statistical-databases.html*

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (2): اختبارات جذر الوحدة للمستوى باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Hadri Z-stat	*PP - Fisher Chi-square*	*ADF - Fisher Chi-square*	*Im, Pesaran and Shin W-stat*	*Breitung t-stat*	*Levin,Lin & Chu (LLC)*	
6.57130 (0.0000)	81.1305 (0.0000)	88.5936 (0.0000)	-8.15171 (0.0000)	-3.12648 (0.0000)	-12.2524 (0.0000)	**hdi**
5.80144 (0.0000)	49.9967 (0.0065)	52.1336 (0.0037)	-3.12087 (0.0009)	0.30752 (0.6208)	-4.83384 (0.0000)	**cip**
5.60658 (0.0000)	87.2686 (0.0000)	68.4551 (0.0000)	-4.45277 (0.0000)	-1.34222 (0.0898)	-5.98660 (0.0000)	**ft**
7.77824 (0.0000)	9.50784 (0.9996)	9.97547 (0.9993)	3.26192 (0.9994)	1.70129 (0.9556)	0.25604 (0.6010)	**gvcp**
6.62475 (0.0000)	16.3566 (0.9602)	15.4757 (0.9730)	1.15073 (0.8751)	1.66258 (0.9518)	-0.53807 (0.2953)	**hhi**

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي eviews 9

الجدول رقم (3): اختبارات جذر الوحدة لفروق المتغيرات باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Hadri Z-stat	*PP - Fisher Chi-square*	*ADF - Fisher Chi-square*	*Im, Pesaran and Shin W-stat*	*Breitung t-stat*	*Levin,Lin & Chu (LLC)*	
3.84258 (0.0001)	135.036 (0.0000)	106.146 (0.0000)	-7.92410 (0.0000)	-5.81511 (0.0000)	-9.13804 (0.0000)	**Δgvcp**
7.96912 (0.0000)	158.878 (0.0000)	98.2073 (0.0000)	-7.06545 (0.0000)	-2.05857 (0.0000)	-5.41341 (0.0000)	**Δhhi**

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي eviews 9

الجدول رقم (4): اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل للنموذج الثاني باستخدام اختبار Pedroni

الاختبار	الإحصائية	القيمة الاحتمالية
Panel v-statistics	-0.007137	0.5028
Panel ρ-statistics	0.262867	0.6037
Panel PP-statistics	-5.557399	0.0000
Panel ADF-statistics	-2.078532	0.0188
Group ρ-statistics	1.351359	0.9117
Group PP-statistics	-7.225679	0.0000
Group ADF-statistics	-2.451027	0.0071

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي eviews 9

الجدول رقم (5): مقدرات (MG) لنموذج التنمية البشرية (hdi)

D.hdi	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ec						
cip	.151912	.1288482	1.18	0.238	-.1006258	.4044498
ft	.001617	.000467	3.46	0.001	.0007016	.0025323
GVCP	.003704	.0009303	3.98	0.000	.0018806	.0055273
HHI	.2754535	.1411749	1.95	0.051	-.0012442	.5521512
SR						
ec	-.8497613	.041486	-20.48	0.000	-.9310724	-.7684503
cip D1.	.0955	.0647223	1.48	0.140	-.0313533	.2223533
ft D1.	.0009174	.0003946	2.32	0.020	.0001439	.0016909
GVCP D1.	-.0008005	.0005548	-1.44	0.149	-.001888	.0002869
HHI D1.	-.1185861	.0795732	-1.49	0.136	-.2745468	.0373746
_cons	.3327617	.0468985	7.10	0.000	.2408423	.4246811

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيstata13

الجدول رقم (6): مقدرات (PMG) لنموذج التنمية البشرية (hdi)

D.hdi	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ec						
cip	.0766462	.0871386	0.88	0.379	-.0941423	.2474347
ft	.0018555	.0004074	4.55	0.000	.0010571	.002654
GVCP	.0041838	.0007957	5.26	0.000	.0026242	.0057435
HHI	.2412333	.1046974	2.30	0.021	.0360302	.4464364
SR						
ec	-.8424293	.0235791	-35.73	0.000	-.8886436	-.796215
cip D1.	.1174666	.0252227	4.66	0.000	.0680311	.1669021
ft D1.	.0010448	.0002608	4.01	0.000	.0005337	.0015558
GVCP D1.	-.0013785	.000334	-4.13	0.000	-.0020331	-.000724
HHI D1.	-.14765	.0398112	-3.71	0.000	-.2256785	-.0696215
_cons	.3033639	.0072525	41.83	0.000	.2891494	.3175785

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيstata13

الجدول رقم (7): اختبار (HAUSMAN) للمفاضلة بين طريقتي (MG) و (PMG) للنموذج الأول لمؤشر التنمية البشرية (hdi)

	Coefficients			
	(b) mg	(B) pmg	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
cip	.151912	.0766462	.0752658	.1437865
ft	.001617	.0018555	-.0002386	.0004532
GVCP	.003704	.0041838	-.0004798	.0009167
HHI	.2754535	.2412333	.0342202	.1515702

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 2.14
Prob>chi2 = 0.7104

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيstata13

الشكل رقم (1): رسم تخطيطي لسلسلة القيمة لبورتر

Source : André JOYAL, Mohamed SADEG, Olivier TORRES**, La PME algérienne et le défi de l'internationalisation,** l'harmattan, France, 2010, p 355.

الشكل رقم (2): استراتيجيات التوزيع الهيكلي والجغرافي لأنشطة الشركات

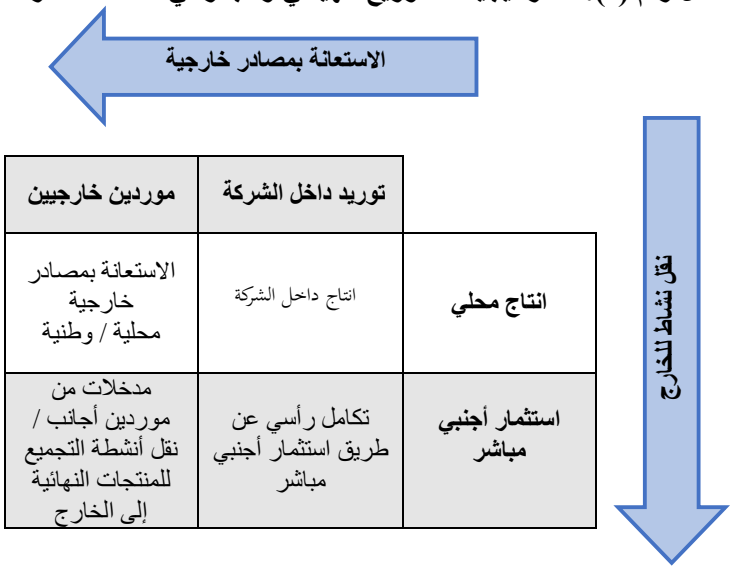

Source : O. Cattaneo, G. Gereffi, S. Miroudot, D. Taglioni, **joining, upgrading and being competitive in global value chains**, International Trade Department, The World Bank, April 2013 ،p : 03
wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2013/04/09/000158349_20130409182129/Rendered/PDF/wps6406.pdf

الشكل رقم (3): المنحنى المبتسم

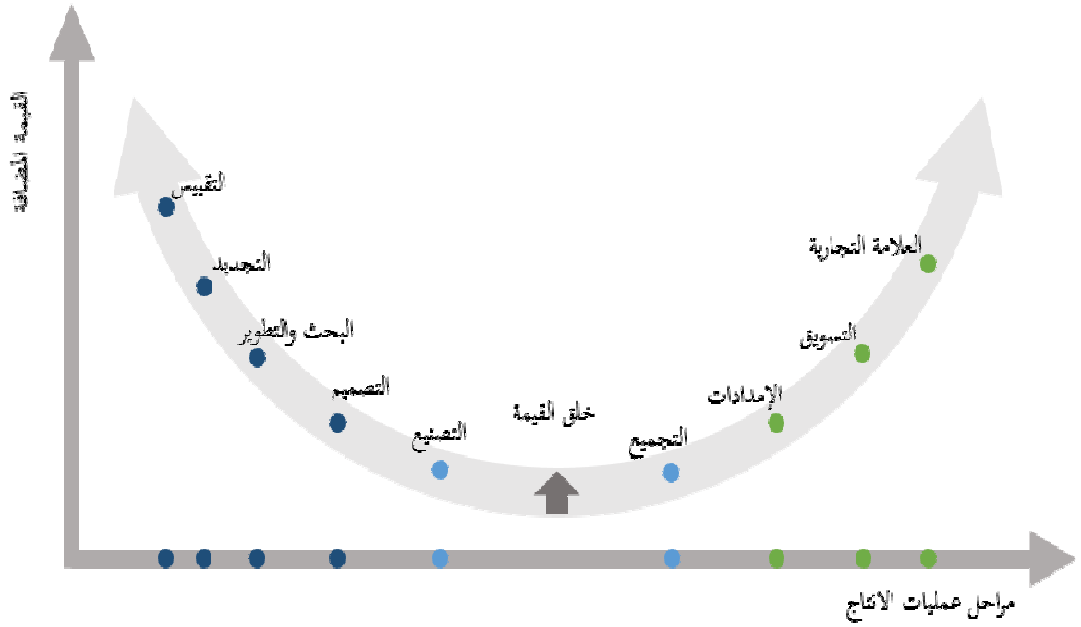

Source: World Economic Forum, **the shifting geography of global value chains: Implications for Developing Countries and Trade Policy,** 2012, p 21.
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GAC_GlobalTradeSystem_Report_2012.pdf

الإحالات والمراجع :

[1] Gereffi, Gary, and Joonkoo Lee, **Economic and social upgrading in global value chains and industrial clusters: Why governance matters,** Journal of Business Ethics 133.1, 2016, 25-38.

[2] Taguchi Hiroyuki, **Dynamic Impacts of Global Value Chains Participation on Asian Developing Economies**, Foreign Trade Review 49.4 ,2014, 313-326, PP 313-326

[1] John Ravenhill, **Global value chains and devlopement ,** review of international political economy, Vol.21 ,N.1, 264-274 , 2014.

[4] Ben Shepherd, **Global value chains and developing country employment**, OECD trade policy papers, N.156, OECD, 2013.

http://www.oecd-ilibrary.org/trade/global-value-chains-and-developing-country-employment_5k46j0qw3z7k-en (25/12/2017)

[5] Raphaële Granger, **Identifier les activités créatrices de valeur**. available on : http://www.manager-go.com/strategie-entreprise/chaine-de-valeur.htm (25/12/2017)

[6] André JOYAL, Mohamed SADEG, Olivier TORRES, **La PME algérienne et le défi de l'internationalisation**, l'harmattan, France, 2010, p 353.

[7] WTO, FUNG GLOBAL INSTITUTE, **global value chains in a changing world**, Edited by Deborah K. Elms and Patrick Low, Printing by WTO Secretariat, Switzerland, 2013, p :27

https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/aid4tradeglobalvalue13_e.pdf (21/11/2017)

[8] نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، الدار الجامعية، لبنان، 1996، ص 189.

[9] .OMC, IDE-JETRO, **la structure des échanges et les chaines de valeur mondiale en l'Asie de l'Est : du commerce des marchandises au commerce des taches**, l'OMC, Genève, 2011, pp 5-6

https://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/stat_tradepat_globvalchains_f.pdf.

[10] ضياء مجيد الموسوي، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية،2003، ص51.

[11]. http://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/chaine-de-valeur-mondiale.html (25/12/2017)

[12]. المنحنى المبتسم « smily curve »هو رسم بياني لكيفية تغير القيمة المضافة عبر المراحل المختلفة للإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية. واقترح هذا المفهوم لأول مرة في عام 1992 من قبل ستان شيه Stan Shih ، مؤسس شركة ACER ، وهي شركة تكنولوجيا المعلومات ومقرها في تايوان. ووفقا لملاحظة شيه في صناعة الكمبيوتر الشخصية فإن طرفي سلسلة القيمة -التصميم والتسويق- تقدمان قيمة مضافة أعلى إلى المنتج من الجزء الأوسط من سلسلة القيمة -وهو التصنيع- وعند عرض هذه الظاهرة في رسم بياني مع محور Y للقيمة المضافة ومحور X لسلسلة القيمة (مراحل الإنتاج) يظهر المنحنى الناتج بشكل "ابتسامة" ولذا أطلق عليه اسم "المنحنى المبتسم".

[13]. Albert Park, Gaurav Nayyar, Patrick Low, **supply chain perspectives and issues:** A Literature Review , WTO, FUNG GLOBAL INSTITUTE, Geneva, 2013, p :32

https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/aid4tradesupplychain13_e.pdf

[14]. براكاش لونغاني وسوراب ميشرا، **قطاع الخدمات ليس من الجيل القديم**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد51، العدد2، صندوق النقد الدولي، واشنطن، جوان 2014، ص 54.

[15]. OCDE, **Économies interconnectées : Comment tirer parti des chaînes de valeur mondiales**, Edition OECD, Paris,2014, p 16

http://www.oecd.org/fr/sti/ind/economies-interconnectees-CVM-synthese.pdf

[16]. OMC, rapport sur le commerce mondiale, 2014, p 87.

https://www.wto.org/french/res_f/reser_f/wtr_f.htm (13/11/2015)

[17]. Dimitrios A. and Stephen G. Hall, **Applied Econometrics: A modern approach, revised, Palgrave Macmillan**, 2007, p 366.

[18] .Pedroni P, **Panel Cointegration; Asymptotic and Finite Sample Properties of Pooled Time Series Tests with an Application to the PPP Hypothesis**. Econometric Theory, No 20, 2004, p p597–625.

[19]. Anupam Das, Murshed Chowdhury and Muhammad Akhtaruzzaman, **Panel Cointegration and Pooled Mean Group Estimations of Energy-Output Dynamics in South Asia**, Journal of Economics and Behavioral Studies, Vol. 4, No. 5, May 2012, p 280.

[20]. لأكثر تفصيل حول هذه المنهجية أنظر:

Asteriou, D, **Foreign Aid and Economic Growth: New Evidence from a Panel Data Approach for Five South Asian Countries**, Journal of Policy Modeling, 31, 2009, PP 155-161.

[21]. Pesaran, M. H, Smith, R. P, **Estimation of long-run relationships from dynamic heterogeneous panels.** Journal of Econometrics, 68, 1995, PP 79–113.

[22]. Pesaran, M.H, Shin, Y., Smith, R.J, **Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels. Journal of the American Statistical Association**, 94, 1999, 621–634.

[23]. عابد بن عابد العبدلي، **محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16، عدد 1، 2010، ص 22.

[24]. Dimitrios A. and Stephen G. Hall, **Applied Econometrics: A modern approach, revised**, Palgrave Macmillan, 2007, pp 360-361.

[25]. EkremErdem ,GulbaharUcler andUmitBulut, **Impact Of Domestic Credits On The Current Account Balance: A Panel Ardl Analysis For 15 Oecd Countries**, Actual Problems Of Economics, №1(151), 2014, p 413.

[26]. عابد بن عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[27]. أنظر: جاجديش بجواتي، **التصدي للسياسة الحمائية للبلدان الغنية حركة يوبيل 2010 وغيرها**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد38، العدد3، سبتمبر،2001.

[28]. See: Sherman Robinson, **Regionalism :Old and New, Theory and Practice,** the International Conference Agricultural policy reform and the WTO, where are we heading, Capri (Italy), June 23-26, 2003, P 54.